مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

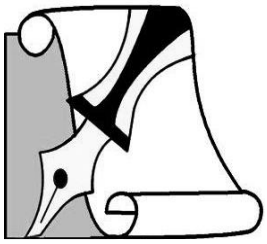

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تفاقم أزمة تجنيد "الحريديم" في جيش العدو الإسرائيلي

1 – مدخل:

لطالما كان تجنيد "الحريديم" المتزمّتين الذين يتهرّبون من الخدمة العسكرية بدعوى التفرّغ لدراسة التوراة، ملفاً جدلياً شائكاً، على شتّى المستويات، في المجتمع الإسرائيلي، منذ تأسيس الكيان. وتتمثّل المعضلة الأساسية لقانون الخدمة العسكرية للمتديّنين في الوقت الراهن بتضييقها خيارات بنيامين نتنياهو، رئيس حكومة العدو، السياسية؛ فإمّا أن يخضع للأحزاب الدينية ويُشرِّع قانوناً خاصاً على مقاسها، مُخاطِراً بزيادة الاحتجاج والانقسام في "إسرائيل"؛ أو يرفض ذلك، ممّا يُهدِّد بقاء حكومته.

الحريدي هو الشخص "الوَرِع" وفقاً للتعريف اليهودي، الذي يعتمد في حياته نمط العزلة والاعتكاف والابتعاد عن الناس، خاصة وأن هذه الطائفة من اليهود تلتزم بدراسة التوراة في المعاهد الدينية الخاصة بها بعيداً عن المدارس الرسمية والنظام الاجتماعي لدى كيان الاحتلال؛ وهي من الطوائف المتشدّدة، وتهتم بأدقّ التفاصيل الدينية التوراتية؛ فضلًا عن التزام الأزياء الموحّدة للرجال، وكذلك للنساء. ويغلب على زيّ "الحريديم" المعطف الأسود الطويل، والقبّعة السوداء الأوروبية الكبيرة، والشال الأبيض ذو الخطوط الزرقاء "طاليت" لأداء الصلوات التوراتية. وعلى صعيد المظهر الخارجي، هم يمتازون بتربية خصلات من شعر رأسهم بجانب آذانهم وتشكيلها بطريقة لولبية. ويرى الحريديم أن اللغة العبرية مقدّسة، لدرجة أنهم يقلّلون التحدّث بها، ويلجؤون للغة تُدْعى "الإيدش"، والتي كانت سائدة بين يهود أوروبا، وهي خليط من كلمات عبرية وأوروبية، خاصة الألمانية. وتصل درجة التزامهم بالتعاليم اليهودية إلى تضييق استخدام التكنولوجيا، بحيث يشترطون أن تكون الهواتف المحمولة "كاشير" أي (حلال)، بحيث لا تحتوي على كاميرا أو محرّكات تصفّح، وتُسْتَخدَم فقط لمراجعة الكتب الدينية التوراتية، أو للاتصال المسموع بعيداً عن برامج المحادثة، حتى لا تُلهيهم عن التعليم الديني. وتُعَدّ مدينة بني براك، القريبة من تل أبيب، بؤرة أساسية لتجمّعهم؛ فضلًا عن استيلائهم على مناطق واسعة في القدس المحتلة، ومنها حارة "ميئه شعاريم".

2 – أصل المشكلة وامتدادها:

في العام 1952، توجَّه رئيس وزراء "إسرائيل" الأول، ديفيد بن غوريون، إلى بيت القائد الروحي للتيّار اللتواني الأشكنازي، الراف أبراهام يشعياهو كوك، المعروف باسم «حازون إيش»، في مستعمرة «بني براك»، معقل الحريديم، حيث تَقَابَل التيّاران العلماني والديني لأوّل مرّة حول الطاولة. واستخرج «حزون إيش» قصّة الجَمَل من التلمود البابلي، قاطعاً على ضيْفه ما جاء لأجله، إذ قال له: «عندما يقف جَمَلان، واحد مقابل الآخر، إزاء طريق ضيّق لا يتّسع إلّا لمرور أحدهما؛ أيُّ جَمَلٍ له أولويّة المرور؟ الذي يَحمِل الحِمل، أم ذلك الذي لا يحمل حِملاً؟ نحن المتديّنون نحمل عبء دراسة التوراة، والحفاظ على قدسيّة السبت والكشروت (الطعام الحلال). ولذلك، على الآخرين أن يُخْلوا الطريق لنا». وحاول بن غوريون مناقشته بأن العلمانيين يحملون أيضاً عبء الاستيطان، وحماية دولة إسرائيل، والحفاظ على تلامذة اليشيفوت (المدارس الدينية)، لكن من دون فائدة؛ فالعجوز حَزَم أمره رافضاً تجنيد أتباعه في الجيش.

قبل ذلك اللقاء بسنوات، نَظّم بن غوريون العلاقة الهويّاتية بين الدين والدولة، بما عُرِف باتفاقية «الستاتوس كو»، الوضع القائم، التي بَعَث بها يوم كان رئيساً للوكالة اليهودية عام 1947، إلى رئيس حزب «أغودات يسرائيل» الحريدي، يتسحاق مئير لفين، لضمان موافقته على إقامة دولة إسرائيل. وفيها، وضع بن غوريون عمليّاً أسس النظام الاجتماعي التوافقي بين العلمانيين والحريديم، مُحَدّداً موقف "الدولة" من قضايا قدسيّة السبت، والتعليم المستقلّ للحريديم، وقوانين الأحوال الشخصية، والكشروت (الطعام الحلال). ومنذ ذلك الحين، باتت أيّة محاولة لإنهاء الاستقلال الذاتي في منظومة التعليم الحريدية، أو فرْض التجنيد على مُنتسبيها، مرفوضة، بوصفها «إخلالاً» باتفاقية "الستاتوس كو" التأسيسية. ويرى "الحريديم" أن الدولة الإسرائيلية القائمة ليست سوى "احتياط مالي" يجب استغلاله وخداعه وابتزازه قدر الإمكان، حيث يعتبرون أنفسهم جزءًا من أمّة إسرائيل الدينية، ولا يرون الدولة العلمانية القائمة على أنها تمثّلهم . كما ينظرون إلى الدولة الإسرائيلية العلمانية كاستمرار مباشر للنفي التوراتي، وليس كفرصة للخلاص. وفي هذا السياق، يُعلّم "الحريديم" أبناءهم أن يحتقروا "الدولة" ويعتبروها عدوًا لهم، ممّا يجعلهم غير مستعدّين للتجنيد في الجيش الإسرائيلي والانخراط في المؤسسات الحكومية. وعندما يُطلَب منهم، في المحادثات الخاصة، الإجابة عن السؤال: لماذا لا يخدمون في الجيش؟، فإنهم يندهشون

ويجيبون بسؤال آخر: "لماذا يجب أن نُجَنّد أبناءنا للقتال في الحروب التي تشنّها أنت؟ تريد القتال، يمكنك أن تخدم. نحن لسنا على استعداد للتضحية بأطفالنا من أجل دولتكم".

والمسألة لا تقف عند هذا الحد. فمعدّل نمو السكّان الأرثوذكس المتشدّدين (الحريديم) في "إسرائيل" هو الأعلى بين جميع السكّان في البلدان المتقدّمة، ويبلغ نحو 4% سنوياً. فوفق دراسات داخل تل أبيب، فإنَّ العوامل الكامنة وراء هذا النمو السريع بشكل خاص هي مُعدّلات الخصوبة المرتفعة، ومستويات المعيشة والطب الحديث، ومتوسط عمر الزواج عند الشباب، والأعداد الكبيرة من الأطفال لكلّ أسرة حريدية. ومع تشكيل الحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهو، عادت الأحزاب الدينية بكلّ قوّتها إلى الساحة السياسية، بعد أن تخلّت الحكومة السابقة برئاسة نفتالي بينيت ويائير لبيد جزئياً عنها.

في هذا العام، عام 2024؛ لا شيء تبدّل. التيّاران العلماني والديني يسيران في خطَّين متوازيَين لا يلتقيان، حتى في خضم "أعظم كارثة" تمرّ على كيان الاحتلال. وهكذا، أعلن الحريديم أنهم «يُفَضّلون الجلوس بين الخنازير على الجلوس مع العلمانيين، والقتْل على أيدي العرب أو السجن على أن يَتَجنّدوا»، كما قال مُحرّكهم الرابي (الحاخام) تسفي فريدمان، لِمَن أتاه من مجموعة «إخوة السلاح»، في محاولة لإقناعه بتجنيد أبنائه. أما رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، فلم تُسْعِفه هذه المرّة الدقيقة الأخيرة التي لطالما نجح في استغلالها لتسجيل أهدافه؛ إذ طالب ثلاث مرّات «المحكمة العليا» بمنحه مهلة، كان آخرها 30 يوماً إضافيّاً، بعدما عَمّمت المستشارة القانونية للحكومة، غالي بهاراف – ميارا، مسوّدة على الوزارات المعنيّة، حول موقفها القانوني في شأن قانون التجنيد، قائلةً إنه اعتباراً من الأوّل من نيسان، سيتعيّن على الدولة تجنيد الحريديم ووقف تمويل التعليم الديني في المعاهد التوراتية للطلّاب الذين يمتنعون عن الخدمة العسكرية. وأوضحت المستشارة، وفقاً لمقتطفات المسوّدة التي نشرتها وسائل الإعلام العبرية، أن السبب في ذلك عائدٌ إلى عدم توفّر صلاحيات تسمح للحكومة بمواصلة إعفاء الحريديم من الخدمة، خصوصاً أن «أمر الساعة (الأمر المؤقّت بالإعفاء) الصادر عن الحكومة، انتهى في نهاية شهر آذار/مارس من هذا العام، ولم تتمّ المصادقة على أيّ قرار آخر يسمح بتمديد هذه الصلاحية». وشدّدت على أنه «سيتعيّن على سلطات التجنيد استدعاء طلّاب المدارس الدينية، وخرّيجي المؤسسات التعليمية الحريدية الذين انتهت مدّة تأجيل خدمتهم، أو الذين وصلوا إلى سنّ التجنيد بعد انتهاء أمر الساعة، للامتثال للخدمة العسكرية». ثم عادت "المحكمة العليا" وأصدرت أمراً مؤقّتاً، يقضي بأنه اعتباراً من الأوّل من نيسان،

"لن تتمكّن الدولة من تحويل الأموال إلى طلّاب المدارس الدينية في إسرائيل من الذين تَلقّوا أمر التجنيد ولم يلتحقوا."

لم يمضِ وقت طويل على انتشار مسوّدة القاضية بهاراف – ميارا، حتى رفع أعضاء الكنيست من الأحزاب الحريدية الشريكة في ائتلاف نتنياهو البطاقة الحمراء، مُهَدّدين بإسقاط حكومته، علماً أن الحكومة الحالية فتحت للحريديم صنبور التمويل حتى في خضم أزمة الميزانية التي يتطلّبها «المجهود الحربي»، فيما منحتهم حكومات نتنياهو المتعاقبة، منذ عام 2015، الإعفاء تباعاً. ووفقاً لما ذكرته هيئة البث الإسرائيلية الرسمية (كان 11)، فإن الأحزاب الحريدية فضّلت عدم المضي قُدُماً في سنّ القانون حالياً، ولو أفضى ذلك إلى تعليق تمويل الحكومة لسلك التعليم الحريدي ومؤسّساته. وبالنسبة إلى هذه الأحزاب، فإن الخطاب العلماني تجاه جمهورها في خضم الحرب كان «صدامياً وعدائياً»، خاصة مع وصف أبنائها بـ«الطفيليين والمتهرّبين». وعليه، فإن «حكومة أخرى قد تكون أكثر استعداداً لأخْذ مطالب الجمهور الحريدي في الاعتبار». أمّا نتنياهو الذي طالب بمهلة 30 يوماً إضافياً، فقال إنه «لا يمكن إصدار أمر بوقف دعم طلّاب اليشيفوت قبل انتهاء السنة الدراسة»، حسبما أظهر الردّ الرسمي للدولة على "المحكمة العليا". وبحسب ادّعائه: «لا يوجد تغيير في الصلاحية القانونية لتمرير ميزانيات دعم المؤسسات الحريدية طالما أن (الحريدي) المطلوب للخدمة العسكرية لم يتلقَّ أمراً بالامتثال من القيادة»، مشيراً إلى أن «المبدأ الذي يوجّهنا هو محاولة التوصل إلى اتفاق يمكن ضمان نجاحه، وذلك بعدما ثبت في الماضي أن التجنيد دون ترتيب متّفق عليه، يؤدّي في الواقع إلى نتيجة عكسية». وذَكَرَ أن «هناك حاجة إلى فترة زمنية قصيرة أخرى لوضع اللمسات الأخيرة على الترتيب، واستكمال العمل المهني، وتحديد الطرق والأطر التي ستسمح للمجنّدين بالحفاظ على نمط حياتهم أثناء خدمتهم ."

من ناحية أخرى، هاجم رئيس حزب «إسرائيل بيتنا»، أفيغدور ليبرمان، الحريديم، قائلاً في مقابلة مع موقع «واينت»: «إذا هيلل العجوز بحدّ ذاته كان حطّاباً، فلماذا لا يريد (عضو الكنيست من يهودية التوراة، موشيه) غافني أن يكون حطّاباً؟ لا يريد أن يعمل؛ يريدون جمهوراً أسيراً»، في إشارة إلى أن عالَم الحريديم هو العالَم الشمولي المغلق الوحيد ربما في العالم الحديث، والذي لا يختلط بالآخرين، ولا يقوم بأي واجبات بينما يحصل على حقوقه كاملة. وفي الآونة الأخيرة، صوّت «الكنيست» الإسرائيلي على تعديلات أُدْخِلت على «قانون التجنيد» في الجيش الإسرائيلي، تسمح بدمْج محدود جدّاً لـ«الحريديم» (طلّاب المدارس الدينية) في الخدمة

الإلزامية، في ما يُعدّ محاولة للإعفاء المقنَّع من الخدمة. وقد علّق ليبرمان على ذلك بالقول: «في عتمة الليل، عَمَدت الحكومة إلى قانون التهرّب (من التجنيد). وكلّ ذلك من أجل البقاء السياسي (لنتنياهو والحريديم). مواطنو إسرائيل يستحقّون قيادة مختلفة؛ قيادة تستحقّهم". وفي لحظة هجوم ليبرمان، كان رئيس لجنة المال في الكنيست، موشيه غافني، مشغولاً بوضع الحجر الأساس لمدرسة «التعليم المستقل» الحريدية في طبريا. ومن هناك ردّ بقوله: «من دون دراسة التوراة، لا حقّ لنا في الوجود في البلاد. بعد ألفي عام من الشتات، شعب إسرائيل عادَ ليكون شعباً يهودياً في أرضه؛ وهذا بفضل دارسي التوراة الذين يحافظون على القِيم". وبلغة الأرقام، حصل نحو 66 ألف شاب من المجتمع "الحريدي" على إعفاء من الخدمة العسكرية خلال العام الماضي؛ وهو رقم قياسي، بشكل خاص في خضم حالة الحرب التي تعيشها "إسرائيل"، وتعدّد الجبهات التي تتعامل معها.

3 – صلاحية المحكمة العليا:

أصدرت المحكمة العليا الإسرائيليّة، في الثامن والعشرين من آذار المنصرم (2024/3/28)، أمرًا مؤقّتًا يقضي بتجميد ميزانيّات المدارس الحريديّة التي لا يتجنّد طَلَبَتُها للخدمة العسكريّة، بدءًا من نيسان، إلى أن تتّخذ قرارًا نهائيًّا. وقد جاء قرار المحكمة بعد أن سبق لها أن طلبت في نهاية شباط الماضي من الحكومة أن تقدّم ردّها خلال شهر على الالتماسات التي قُدِّمت ضدّ قرار الحكومة تمديد الإعفاء من الخدمة العسكريّة لطَلَبَة المعاهد الدينيّة بدون إقرار قانون جديد في الكنيست، وكذلك على التماس لوقف دفع الميزانيّات للمعاهد الدينيّة بعد انتهاء صلاحيّة قانون الإعفاء. وصلاحيّة قانون إعفاء طَلَبَة المدارس الدينيّة من الخدمة العسكريّة الذي سُنّ عام 2015 انتهت عام 2023؛ وكان متوقَّعًا أن تقوم الحكومة بتقديم اقتراح قانون جديد لترتيب مسألة الإعفاء بُغيَة تفادي قرار من المحكمة العليا يتجاهل مَصالح ومَطالب الأحزاب الحريديّة، ويفرض معادَلات جديدة على الفئات الحريديّة. بَيْدَ أنّ محاولة نتنياهو اقتراح قانون جديد فشلت بسبب التناقضات والخلافات داخل التحالف الحكوميّ. وعوضًا عن ذلك، مَدّدت الحكومة إعفاء طَلَبَة المعاهد من الخدمة بواسطة قرار حكومي فقط، وهو ما رفضته المحكمة. وقرار المحكمة جاء في الأساس على خلفيّة الحرب على غزّة التي فتحت مجدَّدًا سؤال عدم خدمة الشبّان الحريديم في الجيش، واستمرار تلقّيهم ميزانيّات خاصّة كبيرة على الرغم من تقليص الميزانيّات الحكوميّة عامّة، وتراجع الحالة الاقتصاديّة في "إسرائيل". كذلك أتى القرار بعد أن ألْغَت المحكمة العليا في بداية العام

الحالي قانون "حجّة المعقوليّة" الذي سَنَّهُ التحالف الحكوميّ العام الماضي، والذي كان يهدف – في ما يهدف – إلى الحؤول دون تدخُّل المحكمة العليا في ترتيبات إعفاء طَلَبَة المدارس الدينيّة من الخدمة العسكريّة بحجّة عدم معقوليّتها.

ولا تنْبع مطالبة الجيش الإسرائيلي بتجنيد المتديّنين من حاجته العسكرية الماسّة لهم، وإنما هدفها الرئيس الحفاظ على التماسك الداخلي للمؤسسة العسكرية، ومنع أي تأثير سلبي ناتج من إعفاء المتديّنين على دافعية التجنيد لدى شرائح أخرى في المجتمع الإسرائيلي.

ومن المتوقّع أن يُدخِل الجدل حول قانون التجنيد للشباب المتديّنين الحريديم كيان الاحتلال في أزمة جديدة، إضافة للأزمات والخيْبات الذي يعاني منها حالياً. وليس لدى الأحزاب الدينية، لاسيّما يهدوت هتوراة، خيارات كثيرة؛ فإما أن توافق على إلغاء القانون، أو تُسقِط الحكومة كما صرَّحت بذلك. وقد برز الجدل مؤخّراً إلى الواجهة بعد سعي حكومة اليمين الفاشي، بقيادة بنيامين نتنياهو، إلى إقرار مشروع قانون يكرّس إعفاء هؤلاء الفارّين من الخدمة العسكرية، في مقابل زيادة مدّة الخدمة الإلزامية من 32 إلى 36 شهراً على الآخرين، مع تطبيق ذلك أيضاً على المجنّدين حالياً. كما يقضي المشروع بتسريح جنود الاحتياط من الخدمة في سن 46 عاماً بدلاً من 40 بحسب المعمول به حالياً، وأن يخدم جندي الاحتياط 42 يوماً سنوياً بدلًا من أسبوع إلى أسبوعين حالياً. وتبلغ نسبة الشبّان في سن 18 عاماً (سن التجنيد) بين الحريديم 58%، مقارنة بـ31% بين عامة السكّان اليهود غير الملتزمين. وتضم حكومة نتنياهو الحالية حزبين من الحريديم، هما: شاس ويهدوت هتوراه.

المحكمة العليا في "إسرائيل" كانت أمْهلت حكومة نتنياهو حتى 31 مارس/آذار الماضي من أجل التوصل إلى صيغة تفاهم بشأن تجنيد الحريديم وإلزامهم بالخدمة العسكرية الإجبارية، بحيث يصل عدد من يمكن تكليفهم بهذه الخدمة في الوقت الحالي إلى 157 ألف شخص؛ لكن الجيش الإسرائيلي لا يقوم بتجنيدهم؛ وهم يُعدّون – بحسب القانون– فارّين من الخدمة العسكرية. ويبلغ عدد اليهود المتديّنين الذين ينضمّون لخدمة الاحتياط في الجيش الإسرائيلي 3 آلاف جندي فقط، وهو عدد قليل مقابل قرابة 400 ألف من جنود الاحتياط في جيش الاحتلال. وبالرغم من ذلك، لم تلقَ مشاركة 3 آلاف من المتديّنين في الجيش دعم الحاخامات، لأنها يمكن أن تؤسّس لفكرة إلغاء إعفاء المتديّنين كلياً. وثمّة رؤية تريد تكريس انضمام هذا العدد المحدود من الشباب المتديّن

الذين انضمّوا لجيش الاحتياط، ضمن مسعىً لتغلغل أكبر للمتديّنين في الجيش؛ وهذه الرؤية تقضي بأن الجيش والمؤسسة الأمنية لا بدّ أن يكون فيهما حضور لهذا التيّار، حتى لا تُتْرَكا للتيّار الليبرالي أو العلماني القريب من الولايات المتحدة. ويمثّل هذه الرؤية وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، الذي قال: نؤمن بحلّ قضية التجنيد من خلال التفاهم. والخدمة في الجيش امتياز كبير لليهودي الذي يدافع عن نفسه وبلده. ولكن هذه الرؤية ترتطم بالرؤية الحاخامية التي عَبّر عنها بطريقة أحدثت سجالًا كبيراً، الحاخام يتسحاق يوسف، وهو الحاخام الأكبر لليهود السفارديم من اليهود الشرقيين، الذي قال: إنه إذا تمّ إجبار المتديّنين على الخدمة العسكرية، فإنهم سيسافرون جميعاً للخارج. وبكلّ سهولة، سَيَشْترون تذاكر الطيران وسيغادرون. كما اتّهم العلمانيين بأنهم يضعون الدولة على المحك.

يبلغ عدد السكّان اليهود الأرثوذوكس المتزمّتين 1.3 مليون شخص، ويشكّلون نحو 14% من عامة السكّان اليهود في "إسرائيل". وسعياً لإيجاد حل توافقي بشأنهم، تأسّست جمعية "نيتساح يهودا" عام 1999، التي تُرافق الجنود الحريديم المتشدّدين، قبل تجنيدهم وأثناء خدمتهم العسكرية وعند مغادرتهم الحياة المدنية، حيث يعمل طاقم الجمعية بالتعاون مع الجيش ووزارة الأمن على توفير بيئة مناسبة تضمن لهم الحفاظ على قِيم المجتمع الأرثوذكسي المتشدّد داخل الجيش. ومنذ تأسيس الجمعية، بلغ عدد الخرّيجين من الدورات الأرثوذكسية المتطرّفة في الجيش الإسرائيلي 21 ألف خرّيج، من أصل 64 ألفاً مُلْزَمين بخدمة الاحتياط، وتمّ تجنيد العديد منهم في صفوف الاحتياط خلال الحرب على غزة، بحسب بيانات مكتب التجنيد في الجيش الإسرائيلي. وبرغم التحديات العديدة بسبب البيئة التي نشأوا فيها، تُظهر بيانات الجيش، كما أشرنا، وجود ثلاثة آلاف جندي من خلفية أرثوذكسية حريدية ضمن الخدمة العسكرية النظامية حالياً، من أصل 41 ألفاً مُلْزَمين بالخدمة العسكرية؛ أي أن 6% فقط من الجمهور الحريدي يلتحقون بالجيش، مقارنة بـ 72% من عامّة الجمهور اليهودي الإسرائيلي.

في هذه الأثناء، يحتدم الجدال المبدئي في صفوف الائتلاف الحكومي المتطرّف الذي يضم الأحزاب الحريدية التي تعارض قانون التجنيد كلّياً، خاصة حركة "شاس" برئاسة الحاخام أرييه درعي، التي ينضوي تحتها اليهود "السفاراديم" من أصول شرقية، وحزب "يهودية التوراة" برئاسة موشيه غافني، الذي يمثّل اليهود الأشكناز من أصول غربية أوروبية. وقد تصاعدت حدّة الخطاب والسجال الديني العلماني بشأن قانون التجنيد في الآونة الأخيرة، مما أجبر نتنياهو على احتواء الموقف، وإيجاد حلول تحول دون تفكّك ائتلاف حكومته، والحفاظ على

الحلف التاريخي مع الأحزاب الحريدية، التي تُعَدّ محوراً أساسياً في ائتلاف الحكومات الإسرائيلية على مدار أكثر من ثلاثة عقود. وأجْمَعت التحليلات أن قرار عدم تجنيد اليهود الحريديم هو قرار سياسي، واتّفقت على أنه لا أحد من الأحزاب المشاركة في حكومة نتنياهو، التي تعتمد على 64 صوتاً من أعضاء الكنيست، يريد تقويض الائتلاف الحالي، حيث منحت الحرب الجانبين مهلة لحسم قضية التجنيد وتقاسم العبء؛ لكن المهلة – بحسب تقديرات المحلّلين الإسرائيليين– قد انتهت الآن وحان وقت الحسم.

4 – محاولة لملمة الوضع:

أثارت مُسودّة قانون التجنيد التي بادر إليها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو لتخليص شبّان اليهود المُتديّنين (الحريديم) من التجنيد الإجباري، ردود فعل غاضبة في "إسرائيل"، وتوجّهت أصابع الاتّهام إليه بعدم اكتراثه بأن تحترق الدولة من أجل إرضاء الأحزاب الحريدية الداعمة لائتلافه الحاكم. ومسودّة القانون هذه أتت لتشكّل بديلًا من "قانون التجنيد" الذي طَرَحَته وزارة الدفاع، "للمساواة في تحمّل أعباء التجنيد"، في ظلّ استمرار الحرب على قطاع غزة واستمرار سقوط القتلى والجرحى في صفوف الجيش، وسط تصاعد المواجهة كذلك على الجبهة الشمالية مع حزب الله وتصاعد التوتّر وعمليات المقاومة في الضفة الغربية. ووفق المسودّة، يتم رفع سن الإعفاء من التجنيد من 26 عاماً إلى 35 عاماً؛ ولم تحدّد المسودّة عدد المجنّدين من الحريديم، وأن يبدأ إنفاذ القانون بشأن تجنيدهم بعد ثلاث سنوات. لكن وزير الامن يوآف غالانت قال إنه يعارض مسودّة نتنياهو ولن يؤيّدها. وفي وقت سابق، كان قد تمّ طرح اقتراح مجموعة من المبادئ العامة بمشروع تعديل قانون التجنيد في "إسرائيل"، يشمل ما يأتي:

– الخدمة الإلزامية للشباب الإسرائيلي: تقترح المبادرة الخدمة الإلزامية لغالبيّة الشباب الإسرائيلي، مما يعني أن الجميع يجب أن يخدموا في الجيش أو في خدمة مدنية بديلة.

– إدارة تجنيد موحّدة: إنشاء إدارة موحّدة للتجنيد تتولّى مسؤولية تحديد الإعفاءات وتحديد مكان خدمة المجنّدين.

– الخدمة البديلة: إنشاء مسارات خدمة بديلة في المنظمات الأمنية والطوارئ والخيرية المُعْتَرَف بها.

– زيادة تدريجية لتجنيد الحريديم: زيادة عدد الحريديم المجنّدين سنويًا.

– إعفاء نخبة اليهود المتشدّدين: إعفاء بعض اليهود المتشدّدين، من النخبة، من التجنيد، لمتابعة الدراسة الدينية.

– التزام الحريديم بالخدمة والدراسة: جزء من شباب الحريديم سيخدمون في الجيش بينما يدرسون في الوقت نفسه.

وعبّر عدد كبير من أعضاء الكنيست عن معارضتهم لمسودّة القانون، ووصفوها بأنها "لا تحقّق المساواة في تحمّل العبء." وقرّر نتنياهو طرح المسودّة للتصويت من دون توافق بين جميع الأحزاب المشاركة في الحكومة، خلافاً لموقف غالانت، الذي أكّد أنه لن يكون شريكاً في أي اقتراح لا توافق عليه جميع أحزاب الائتلاف. وقال غالانت إنه لا يزال هناك وقت لبلورة اقتراح مشترك، وكرّر الدعوة لرئيس الحكومة والوزير بيني غانتس لاستغلال الوقت المتبقّي، وبلورة توافق واسع حول قانون التجنيد، لمصلحة الجيش الإسرائيلي ودولة إسرائيل. أما زعيم المعارضة، يائير لابيد، فوصف مسودّة القانون التي طرحها نتنياهو بأنها "قانون التهرّب من التجنيد، وهي إهانة للجيش"، ووصف الحكومة بأنها "أكثر الحكومات بشاعة في تاريخ دولة إسرائيل". وقال لابيد: "هذا كذب، وتهرّب من المسؤولية، وتمييز بين دمٍ وآخر.. بعد نصف سنة لحرب مؤلمة، ينقص الجيش الإسرائيلي جنود، وقوّات الاحتياط تنهار، ويوجد قتلى وجرحى يومياً، والحكومة تتآمر بإعفاء عشرات آلاف الشبّان من التجنيد؛ وهذا مُخْزٍ؛ وأي أحد يستمر بالجلوس في الحكومة شريك بهذا الخزي"، في إشارة إلى غانتس وحزبه (المعسكر الوطني). وقال رئيس حزب (يسرائيل بيتنا)، أفيغدور ليبرمان، إن "قانون التهرّب من التجنيد الذي تعتزم الحكومة المصادقة عليه هو بمثابة "بصقة" في وجه الجنود في القوات النظامية وقوات الاحتياط، ويُلْحِق ضرراً جسيماً بمناعة إسرائيل القومية والاقتصادية."

وكان الحاخام الشرقي الأكبر لإسرائيل، يتسحاق يوسف، قد لوّح في وقت سابق بهجرة جماعية لليهود الحريديم من "إسرائيل" إذا ما تمّ إجبارهم على التجنيد في صفوف الجيش الإسرائيلي. وأثارت تصريحاته ضجّة كبيرة في ظلّ الجدال الحاصل حول مسألة الخدمة العسكرية للحريديم. وقال يوسف: "كلّ هؤلاء العلمانيين الذين لا يفهمون، عليهم أن يفهموا أنه بدون التوراة والمدارس الدينية، لم يكن الجيش الإسرائيلي لينجح. إن نجاح الجيش هو فقط بفضل التوراة." وهنا يُشار إلى أن محكمة إسرائيلية كانت قد ألغت في عام 2017، قانون التجنيد الذي كان قد سُنّ في عام 2015 ويعفي الحريديم من الخدمة العسكرية، معتبرة أنه يمسّ بالمساواة في تحمّل عبء التجنيد. ومنذ ذلك الحين، حصل الكنيست على أكثر من تمديد لإعفاء الحريديم، لكن من دون التوصل إلى صيغة قانون متّفَق عليه.

نتنياهو من جهته، أبلغ وزراء حزبه "الليكود" بأنه لن يتنازل إطلاقاً عن إقرار مشروع قانون الإعفاء، و"لن تكون هناك حكومة بدون هذا القانون."

5 – انفجار العاصفة بوجه الجميع:

قبيل عشرة أيام من انتهاء سريان «أمر الإعفاء» الذي أقرّه الائتلاف الحاكم لمنع تجنيد طلّاب المعاهد الدينية، وفي ظلّ إعلان وزير الأمن، يوآف غالانت، أنه لن يكون هناك قانون تجنيد طالما لم تتّفق جميع مركّبات حكومة الطوارئ على ذلك، وصلت عاصفة «المساواة في العبء» مجدّداً إلى «الكنيست»، حيث ناقشت «لجنة مراقب الدولة» برئاسة عضو «الكنيست»، ميكي ليفي، مسألة تجنيد «الحريديم. غير أن الجلسة سرعان ما انقلبت إلى معركة كلامية وفقاً لليفي، الذي قال إن «الجيش الذي يُطالب برفع عدد المجنّدين النظاميين، وإطالة مدّة الخدمتين الاحتياطية والنظامية، مُحذّراً من نقص القوى البشرية، لم ير أنه من الصحيح أن يبعث ممثّلين له إلى الجلسة». وأضاف أنه حتى ممثّلو رئيس الوزراء «لم يحضروا!». وفي الجلسة، انفجرت مشاحنة بين عميت سيغيف، الذي فَقَد أخته وأبناء عائلتها في هجوم «طوفان الأقصى»، وبين عضو «الكنيست»، طالي غوتليب، من «الليكود»؛ إذ طالب سيغيف بتجنيد «الحريديم»، قائلاً: «المشكلة ليست في الجمهور الحريدي، وإنما في قيادته. فمن لا يخدم في الجيش، أو الخدمة الوطنية، لا يستحق تلقّي تأمين وطني، ولا حقّ التصويت»، متسائلاً: «لماذا شريحة واحدة من المجتمع الإسرائيلي مُعفاة من العبء؟ منذ سنوات والقطار الذي اسمه «دولة إسرائيل» ضلّ طريقه، وخرج عن السكّة، مُسافراً إلى وجهة سيّئة جداً». وأضاف مُنتقداً الحكومة: «مُسافرو القطار مُتعبون، يائسون ومُرتبكون. قبل 15 شهراً، تدهور هذا القطار وخرج عن مساره تماماً. وقائده رئيس الوزراء نتنياهو، وأصدقاؤه، هم ثلّة من الفاسدين المافياويين، وجزء منهم أساساً مُتّهم (جنائياً)». وفي ردّها على ذلك، خاطبت غوتليب، سيغيف، قائلة: «لا تقُل ما قلته عن رئيس الوزراء»، ليردّ عضو «الكنيست»، غلعاد كريف، من حزب «العمل»، عليها صارخاً: «لا تتحدّثي هكذا مع عائلة ثاكلة! وقحة؛ وعليكِ أن تتعلّمي الإصغاء! فليتحدّثوا في هذا البيت عن رئيس الوزراء كما يشاؤون». وانضمّ عضو «الكنيست»، فلاديمير بلايك، من حزب «هناك مستقبل»، إليه، قائلاً: «حسناً؛ سأقول لكِ عمّا يدور الحديث؛ عن رئيس وزراء فاسد وفاشل."

ثمّ تابع سيغيف حديثه بالقول: «على مدى أربعين أسبوعاً، حشود من المواطنين والمواطنات خرجوا إلى الطرقات، وطالبوا سائق القطار بأن يُبطئ سيْره، بالتوقّف، وفحص الاتجاه الذي يسلكه؛ ولكنه تابع الطريق بكلّ قوّة حتى بَلَغْنا الدمار، وذلك بسبب طموحاته السياسية والشخصية». وأضاف: «نتيجة لهذا الانهيار، فقدتُ شقيقتي وزوجها وولديها؛ لن يعودوا إطلاقاً. ومثلي فَقَدَ آلاف المواطنين عائلاتهم، أصدقاءهم، على مذبح شخص واحد. ولكن سائق القطار وأصدقاءه لم يفقدوا شيئاً؛ بل وأيضاً لم يفقدوا كراسيهم. سوف نُحاسبكم؛ أطلب من رئيس الوزراء أن يتّفق مع المعارضة على موعد الانتخابات. لا يوجد وضعٌ نصل فيه إلى ذكرى موت أختي وهم يجلسون على كراسيهم. التاريخ سيُحاسبكم. هذه القيادة الفاشلة يجب تغييرها». وعندها، ردّت غوتليب عليه بالقول: «مستعدّة لتقبّل أي شيء، ولكن ليس الأكاذيب. لن تكون هناك انتخابات. الانتخابات تُجرى كلّ أربع سنوات»، مُتسائلةً: «هل ستتمكّنون من إسقاط الحكومة؟ حسناً هذه ديموقراطية. حالياً لن تستطيعوا فعل ذلك، لأن هذه الحكومة اختارها شعب إسرائيل بإرادته. وسألَخّص: لا يوجد أحد منّا بقِي كما هو بعد 7 أكتوبر. إن أمن إسرائيل هو خارج أي اعتبار سياسي؛ ومن يفكّر أن نتنياهو ليس مشغولاً طوال الوقت بالمختطَفين وقيادة النصر وإعادة المناعة والأمن القومي، فهو مُخطئ."

من جهة أخرى، قال الجنرال في الاحتياط رام موشيه، "الراف" الحاخام الرئيس لسلاح الجو سابقاً، والذي قاد مشروع «شاحر» لتجنيد «الحريديم»، إن إجبار الأخيرين على التجنّد «ليس هو الطريق الصحيح»، مُضيفاً «أعتقد أن الطريق ليست التهديد أو العقوبات، وليست بأن ننعتهم بالطفيليين، ولكن فقط أن نقول لهم أيها الحاخامات أنتم تفهمون حجم الواجب؛ وعندئذٍ سنراهم يصِلون». وهنا، ردّ عضو «الكنيست»، مئير كوهين، بالقول: «كلّ من تحدّث مع الحريديم شعر بعدم الراحة؛ ولكن أنا أشعر بالراحة لأنّني سمعت الجيش يقول أنا بحاجة إلى جنود؛ ومُطلقاً لم أسمعه يقول «طفيليين». وتطرّق إلى أقوال الحاخام الرئيس، يتسحاق يوسف، قائلاً: «هذا مثلاً لدينا مشكلة معه. لقد حان الوقت لنقف جميعاً في مواجهة الواقع، ونفهم أن الدولة في خطر وجودي. لا يوجد جنود! والجيش يقول إنه بحاجة إلى فرقتين على الأقل، وأنت تقول لي هنا أن نحاول التحدّث معهم؟». وانضم عضو «الكنيست»، غلعاد كريف، إلى كوهين، بالقول: «لقد حان الوقت لنقول كفى لخصوصية الجمهور الحريدي. الراف الرئيس الذي تحوّل إلى سياسي خلافاً لتعليمات القانون، فليحترم خصوصية الأمّهات (الثكالى).

لقد ولّى الزمن الذي علينا فيه أن نَعْبَأ لخصوصية الجمهور الحريدي فيما قيادته لا تَعْبَأ بخصوصية الجمهور الذي يخدم."

وقد أتَت هذه الجلسة العاصفة بعد أسابيع من محادثات مكثّفة بين نتنياهو وغالانت لإيجاد صيغة توافقية للقانون الجديد، فيما في الخلفية تدور الجلسات في المحكمة العليا حول القضية نفسها، حيث أصدر القضاة الذين نظروا في سلسلة من الاستئنافات ذات الصلة، أوامر مشروطة أخيراً، مُذكّرين بأن على الدولة أن تشرح سبب عدم إلغاء قرار الحكومة منع تطبيق خدمة طلّاب المدارس الدينية، في ضوء انتهاء سريان قانون التجنيد. كما أصدر القضاة أمراً مؤقّتاً يمنع تخفيض مدّة الخدمة أو أي مدّة أخرى ذات صلة، في ما يتعلق بتجنيد أعضاء المدرسة الدينية وخدمتهم. وفي حال لم تجد الحكومة صيغة توافقية، فسيكون على الجمهور «الحريدي»، بدءاً من الشهر المقبل، التجنّد، علماً أن اليهود المتشدّدين خرجوا في تظاهرات تحت عنوان «نموت ولا نتجنّد»، وأغلقوا طرقاً في عدّة مناطق. وفي المقابل، تظاهر قرابة 10 آلاف شخص في تل أبيب أخيراً، بدعوة من منظمة «إخوة السلاح»، وطالبوا بالمساواة في الأعباء.

كذلك، حاول نشطاء المنظمة المذكورة، التحدّث مع زعيم الفصيل الأورشليمي، الراف تسفي فريدمان، في مدينة بني براك، معقل «الحريديين». إلّا أن هذا الأخير أخبرهم، وفقاً لـ«القناة 12»، أنه يُفَضّل أن يذهب تلامذته وأفراد عائلته إلى السجن أو يموتوا على أن يتجنّدوا. وأضاف الراف الذي يقود اليهود المتشدّدين ضدّ التجنيد: «لديّ 30 – 40 حفيداً وأبناء أحفاد. وإن كانوا سيسألونني ما الذي تفضّله؛ أن يقتلهم العرب أم أن يكونوا علمانيين؟ علمانيون بالنسبة إلينا، هذا أكبر من الموت، وأخطر منه»، مُتابعاً أن «التجربة أثبتت أنهم (أي الحريديم الذين يتجنّدون) يتركون الدين، وهذا أسوأ من الموت». وزاد: «نحن لم نُنشئ الدولة؛ بن غوريون عرف أن الحريديم لن يتشاركوا معه. بالنسبة إلينا، كنّا نفضّل الانتداب البريطاني». وعندما سأله أحد النشطاء: «لماذا تفضّل الانتداب البريطاني على يهود علمانيين؟ صحيح هم ليسوا ملتزمين دينياً، ولكن على الأقل هم يهود». فردّ الحاخام بسؤال: «لنفترض أنّكم كنتم تعيشون في باكستان، هل كنتم ستُرسلون أولادكم إلى الجيش؟». ولدى محاولة ضيوفه استمالته بالقول: «الدولة في وضع مجبرة فيه على أن توسّع نطاق الخدمة في الجيش»، وإن «هذه مسألة بقاء؛ فقد يذبحوننا»، أجابهم: «بمعزلٍ عن أن الوضع هو كذلك، لن نقوم بذلك (لن نخدم في

الجيش). ليكن ما سيكون»، فردّوا عليه بأن «على الشعب اليهودي تقع مسؤولية وطنية؛ ما الذي تغيّر يا أخي؟»، ليُجيبهم: «يهود اليوم هم كفّار، والأمر ليس كما كان سابقاً".

خاتمة:

منذ عام 2017، فشلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في التوصل إلى قانون توافقي بشأن تجنيد الحريديم في الخدمة الإلزامية في الجيش، بعد أن ألغت المحكمة العليا قانوناً شُرّع في عام 2015 وقضى بإعفائهم من الخدمة العسكرية. ويُلْزِم القانون في كيان العدو كلّ إسرائيلي وإسرائيلية فوق 18 عاماً بالخدمة العسكرية الإجبارية، فيما يُثير استثناء المتديّنين الحريديم من الخدمة جدلاً طوال العقود الماضية. ويرى الخبراء أن الجيش الإسرائيلي بحاجة ماسّة إلى قوّة بشرية إضافية إزاء ضرورات الأمن المتزايدة في أعقاب الحرب في غزة والجبهة الشمالية. وبدون تجنيد الحريديم، سيضطرّ الجيش إلى استخدام الاحتياط لمُدَدٍ أطول ومهمّات أصعب. والتحليل الذي أجْرَته شركة "بي.دي.أو" لصالح حركة "إسرائيل حرّة" وجَد أن تكلفة تجنيد الاحتياط في أعقاب احتياجات الحرب ستكون 6 مليارات شيكل في السنة، وأن تجنيد 9 آلاف حريدي في الجيش النظامي سيوفّر 60 في المئة من هذه النفقات. ولا يدور الحديث فقط عن مسألة الميزانية، بل عن قيد مادّي حقيقي: ببساطة، لا يوجد جنود من أجل احتياجات إسرائيل الأمنية بدون الـ 9 آلاف حريدي الإضافيين. لكن حاخامات الحريديم الكبار يرون أن جيش الاحتلال هو مؤسسة علمانية، بعيدة عن التعاليم اليهودية التوراتية؛ ولذلك من المُحَرّم عليهم الخدمة فيه. أما العلمانيون، فيرون أنه لا واجبات بدون حقوق ولا حقوق بدون واجبات. ويضيفون أن بن غوريون أخطأ حين أعفى الحريديم والعرب من واجب الخدمة العسكرية؛ وأخطأ مناحم بيغن حين وسّع إعفاء الحريديم حتى فقدان السيطرة. وكلاهما لم يتوقّعا على نحو صائب التغييرات الديمغرافية وتعاظم القوّة السياسية القطاعية لهذه الفئة من المستوطنين؛ فللإعفاء من الخدمة يوجد ثمن أمني واقتصادي هائل. فهو يترك قطاعين كبيرين في هوامش المجتمع، غائبين – حاضرين، وهم جزء من إسرائيل؛ كما هم ليسوا جزءًا منها. وعليه، فإن التحدي ليس وضع صيغة سحرية تجنّد بضعة حريديم وتُبْقي أحزابهم في الائتلاف على حدٍ سواء. والتحدّي القائم هو تحرير الجيل الحريدي التالي من أسوار الغيتو. وبالتالي فإن قسماً من الحل يستوجب تجفيف "الصناعة" التي قامت

حول الإعفاء، و"الأعمال التجارية" التي تختبئ في شكل مدارس دينية، حيث نجد المتفرّغين المستفيدين، والوسطاء، ممّا يؤدّي إلى تراجع الدولة والجيش عن إنفاذ القانون.

في المقابل، يسعى نتنياهو لإرضاء هذا المكوّن من اليهود، لضمان أصواتهم المؤثّرة في الانتخابات لصالحه، ومن أجل بقائه في السلطة. ولذلك هو لا يؤيّد فرض التجنيد عليهم كما يطلب العلمانيون؛ بل يحاول تدوير الزوايا والالتفاف على القانون، ويقترح رفع سن التجنيد إلى 35 عاماً بالنسبة لهم، مع عدم معاقبة من لا يريدون التجنيد وتجنيبهم العقوبات الجنائية. وإضافة إلى ذلك، يريد نتنياهو تشكيل وحدات وكتائب خاصة بالحريديم، وتفريغهم لتولّي أعمال خدمية، مثل الطوارئ ووظائف إدارية وحكومية بدلاً من الخدمة العسكرية. ولكن تخلّفهم عن الخدمة العسكرية بالتزامن مع الحرب الإجرامية المتواصلة على غزة وتفاقم خسائر الجيش الإسرائيلي، زاد من حدّة الجدال، إذ تُطالب الأحزاب علمانية المتديّنين بالمشاركة في تحمّل الأعباء. ومنذ عام 2017 فشلت الحكومات المتعاقبة في التوصل إلى قانون توافقي بشأن تجنيد الحريديم، بعد أن أَلْغَت المحكمة العليا قانوناً شُرّع في عام 2015 وقضى بإعفائهم من الخدمة العسكرية، مُعتبرة أن الإعفاء يمس بـ"مبدأ المساواة في تحمّل العبء". ومنذ ذلك الحين، دأب الكنيست على تمديد إعفائهم من الخدمة العسكرية؛ ومع نهاية آذار/ مارس الماضي، انتهى سَرَيان أمر أصدرته الحكومة بتأجيل تطبيق التجنيد الإلزامي للحريديم؛ مما يُلْزِمها بتقديم رد مكتوب إلى المحكمة العليا بشأن خطوات معالجة هذا الملف الشائك. وأصدرت المحكمة في شباط/ فبراير الماضي أمراً يُطالب الحكومة بتوضيح سبب عدم تجنيد الحريديم بحسب صحيفة هآرتس. وبالتالي عاد الملف بقوّة إلى الواجهة بعد مظاهرات شارك فيها الآلاف تدعو إلى التجنيد الإجباري للحريديم. ولذلك وجَد نتنياهو نفسه في مواجهة أحد الشركاء الأساسيين في حكومته الائتلافية، سواء أقرّت الحكومة أم لم تقر قانون التجنيد. على الجانب الآخر، هدّد الوزير في حكومة الحرب، بيني غانتس، بأن حزبه سينسحب من الحكومة إذا تمّ إقرار القانون بصيغته الحالية. وقال إن "تمرير مثل هذا القانون هو خط أحمر؛ وفي زمن الحرب بمثابة أمر عسكري غير قابل للتنفيذ.. لن يتمكّن الشعب من تحمّله، ولن يتمكّن الكنيست من إقراره. وأنا وزملائي لن نتمكّن من البقاء في حكومة الطوارئ، إذا تمّ تمريره"؛ ومُناشداً وزراء الليكود وأعضاء الكنيست، مضى غانتس قائلًا: "ارفعوا صوتكم، لا تقبلوا بهذا العار." وتابع: "أناشد قادة أحزاب المتديّنين، كشخص ليس لديه شك في أهمية دراسة التوراة والحفاظ على تراث إسرائيل وتقاليدها، أناشدكم ألّا تحاولوا تمرير قانون خاطئ لا تستطيع الأمّة بأكملها

تحمّله." فيما قال وزير الحرب يوآف غالانت: "في الأسابيع الأخيرة عَقَدْنا جلسات للتوصل إلى تفاهمات حول مسألة التجنيد. لكن الأطراف رفضت إبداء أي مرونة وتحصّنت بمواقفها السياسية." وأضاف: "موقفي لم يتغيّر، ولن أكون شريكاً في أي اقتراح حول قانون تجنيد لم يحظ بالإجماع، ولن أدعم مشروع القانون المتبلور"، بحسب هيئة البث. ورافضاً مشروع القانون، قال زعيم المعارضة يائير لابيد: "قانون التهرّب من الخدمة العسكرية هو وجه أفظع حكومة في تاريخ البلاد: كذب، تهرّب من المسؤولية، تمييز بين دم ودم." وأردف: "ليس هناك خجل. بعد ستة أشهر من حرب مؤلمة، يُعاني الجيش الإسرائيلي من نقص في الجنود؛ والحكومة تقدّم إعفاءً من التجنيد لعشرات الآلاف من الشبّان." وأضاف: "إذا تمّ إقرار مشروع قانون التجنيد، فيجب على غانتس و(الوزير في حكومة الحرب غادي) آيزنكوت مغادرة الحكومة." أما وزير الدفاع الأسبق، زعيم حزب "إسرائيل بيتنا" اليميني المعارض، أفيغدور ليبرمان، فتوقّع مؤخرًا أن ترفض المحكمة العليا مشروع قانون التجنيد. واعتبر أنه من شأن هذا المشروع أن "يُديم عدم المساواة والتهرّب، ويسبّب خلافاً حاداً بين شعب إسرائيل وكارثة اقتصادية." ومتّفقاً مع لابيد، دعا ليبرمان كلًا من غانتس وآيزنكوت إلى معارضة مشروع القانون والاستقالة من الحكومة على الفور. وتابع: "كما أدعو وزراء حزبي الليكود والصهيونية الدينية (برئاسة وزير المالية بتسلئيل سموتريتش) إلى معارضة مشروع القانون، فهو خيانة لجنودنا النظاميين والاحتياط" في ظلّ الحرب على قطاع غزة. واستعرض المراسل العسكري للموقع الإلكتروني "واللا"، أمير بوخبوط، أزمة قانون التجنيد، وقال: "يحافظ الجيش الإسرائيلي على السريّة فيما يتعلق بتجنيد السكّان الأرثوذكس المتطرّفين. ويوضح مسؤولو الجيش أنه على الرغم من الحاجة إلى القوى البشرية، فإنّ الجيش الإسرائيلي ليس في عجلة من أمره لتجنيد اليهود الحريديم". ويضيف بوخبوط: "كان هناك مؤخرًا عمل واسع النطاق في هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، على زيادة القوّة البشرية بدون الاعتماد على الحريديم، حيث يتّضح وكأنّ الجيش لا يريد تجنيدهم. وبالمقابل، يبذل الجيش قصارى جهده في تشجيع تجنيد الشبّان اليهود من الخارج، وتوزيع الموارد بين جميع الفروع ومناطق القيادة". وعزا المراسل العسكري عدم رغبة الجيش بتجنيد الحريديم إلى "تيقّن هيئة الأركان بعدم وجود دافع غير عادي في القطاع الحريدي للتجنيد في الجيش. كما أن ميزانية كلّ جندي حريدي أكبر عدّة مرّات من ميزانية جندي عادي، كون الحريديم يتزوّجون في سن مبكرة ويُنْجبون الكثير من الأطفال. لذلك لا يوجد حافز للجيش لتجنيدهم".

وفي قراءة لتداعيات القانون على الجانب السياسي والاجتماعي، يعتقد المحلّل السياسي في موقع "زمان يسرائيل"، أمير بار شالوم، أن "إسرائيل تواجه واحدة من أكبر الأزمات الاجتماعية على الإطلاق. لكن خطوط الصدع التي ستقسم المجتمع الإسرائيلي هذه المرّة لن تكون سياسية بل قِيميّة". وأوضح المحلّل السياسي أنه "في حال لم يتم التوصل إلى حل توافقي بشأن تجنيد الحريديم خلال فترة قصيرة، ستكون حكومة نتنياهو مُلْزَمة في شهر أبريل/نيسان من العام الحالي بتقديم قانون الخدمة الإلزامية الجديد وقانون الاحتياط، الذي يتضمّن تمديد الخدمة العسكرية النظامية وزيادة عدد أيام الاحتياط، وهو ما بات يسمّى بقانون العبء الثقيل". ولَفَتَ إلى أن القانون المذكور ستتم الموافقة عليه أيضاً من قِبل أولئك الذين لا يتحمّلون العبء من أعضاء الحكومة والائتلاف من الأحزاب الحريدية، علماً بأن القانون يستهدف في الأساس عشرات الآلاف من الجنود النظاميين العلمانيين، ونظام قوات الاحتياط التي ما زالت في حالة تعبئة جزئية، قائلًا: "عندما تتعافى قوات الاحتياط من هول الحرب بغزة، ستخرج ضدّ تمديد خدمة الاحتياط وتصر على تجنيد الحريديم".